

الحوثيون يتحدون الصرامة الشكلية لإدارة بايدن

عدن - يستشعر الحوثيون رخاوة في الموقف الأممي والدولي وتحديداً الأميركي تجاههم، ويواصلون تشدهم إزاء دعوات التهديد التي يقابلونها بالتمادي في هجومهم على محافظة مارب الإستراتيجية ومواصلة استهدافهم للأراضي السعودية والتحرش بالملاحه الدولية التي تمثل المياه اليمينية شرياناً حيوياً لها. وأعلن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن عن إحباط هجوم وشيك بزورق مفخخ كان المتمردون المدعومون من إيران يستعدون لتفديده جنوبي البحر الأحمر. وأعقب محاولة الهجوم إعلان الولايات المتحدة قبل أيام عن فرضها عقوبات على قائدين عسكريين حوثيين متوركين في الهجوم المتواصل على محافظة مارب الغنية بالغاز الطبيعي، وذلك في مظهر على تحول إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن من التساهل إزاء الحوثيين إلى الصرامة بعد فشلها في إقناعهم بالاستجابة لجهود البحث عن حل سلمي للحرب في اليمن. لكن تلك الصرامة بدت شكلية إلى حد بعيد، حيث إن فرض عقوبات فردية على عدد محدود من المسؤولين الحوثيين من قبيل تجميد الأرصدة والمنع من دخول التراب الأميركي لا يُلحق بهؤلاء المسؤولين أي أضرار ملموسة ولا يسلط عليهم أي ضغوط من شأنها أن تقدر حركتهم وتجبرهم على تغيير سلوكهم أو تضطر جماعتهم للعدول عن سياساتها.

مع ميليشيا الحوثي، وإعادة تصنيفها منظمة إرهابية كخطوة محورية لتجفيف منابعها المالية والحد من أنشطتها الإرهابية، ودفعها نحو الانخراط في جهود التهديد وإحلال السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية المتفاقمة لليمنيين.

وكانت إدارة بايدن قد تحججت بالوضع الإنساني الصعب في اليمن لإلغاء قرار اتخذته سابقاً إدارة دونالد ترامب في أواخر عهدهما بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية، وراهن في مقابل إلغاء التصنيف على إطلاق عملية سلام شاملة في اليمن يشارك فيها الحوثيون.

لكن واشنطن بعد أشهر من الحراك الدبلوماسي الكثيف في المنطقة توصلت إلى قناعة بعدم رغبة الحوثيين في السلام، وتبعاً لتلك القناعة أعلن المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ الخميس الماضي، عن فرض عقوبات على القائدين العسكريين الحوثيين المرتبطين بالهجوم الذي تشنه الميليشيات الحوثية على مارب.

لكن ليندركينغ جدد بالتوازي مع ذلك التزام بلاده بإيجاد حل للصراع في اليمن، مشيراً إلى أنه قام بخمس رحلات إلى دول مختلفة في منطقة الخليج ومن ذلك رحلته الأخيرة برفقة المبعوث الخاص للامم المتحدة مارتن غريفيث والسيناتور الأميركي كريس مورفي والتي خرج منها حسب تعبيره، بخيبة أمل نتيجة رفض وفد الحوثيين في سلطنة عمان لقاء المبعوث الخاص للامم المتحدة، مشدداً على أن رفضهم ذلك الاجتماع بالتحديد لم يكن هو الشيء الوحيد الإشكالي حيث "أظهروا رغبتهم في الانخراط مع شتى الأطراف المعنية ولكنهم سرعان ما كانوا يتراجعون عن مسأرتهم".

وتكشف المبعوث الأميركي في سياق حديثه عن التنازلات التي قدمتها واشنطن لتشجيع الحوثيين على الانخراط في التسوية السياسية، من خلال إلغاء تصنيف جماعتهم منظمة إرهابية ووضع بعض القيود على دعم القدرة الهجومية للتحالف الذي تقوده السعودية. مؤكداً أن "تلك إشارات قوية تفيد بأن الولايات المتحدة تريد القيام بالأمور في اليمن بطريقة مختلفة".

وينطوي تهديد الملاحه البحرية قبالة السواحل اليمنية على تحدي استثنائي للمجتمع الدولي المعنى بشكل مباشر بإنسانية حركة التجارة عبر بحر العرب ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، حيث تمر بشكل يومي كميات كبيرة من السلع والمواد في الاتجاهين بما في ذلك كميات النفط الضخمة المصدرة من منطقة الخليج نحو الأسواق العالمية.

وحزرت تحالف دعم الشرعية اليمنية الاثني في بيان، من أن ميليشيا الحوثي ما زالت تهدد الممرات البحرية والتجارة العالمية. ويعد البحر الأحمر من أكثر الممرات الملاحية ازدحاماً في العالم إذ أنه يتصل بقناة السويس وتمر عبره الآلاف من السفن من خلال مضيق باب المندب عند طرفه الجنوبي.

وفي ديسمبر الماضي قالت السعودية إن ناقلة راسية في مرفأ جدة على البحر الأحمر أصيبت عندما اصطدم بها زورق مفخخ، وذلك بعد حادث منفصل في مرفأ سعودي آخر أصيبت فيه ناقلة بتلفيات جراء انفجار.



المقتول يلاحق قاتله

حالة يأس من جدوى الانتخابات تقرب العراق من انتفاضة شعبية جديدة

خيار الشارع في مواجهة فوضى السلاح والإفلات من العقاب

إلى حين توفير مناخ انتخابي آمن، فالأوضاع اليوم أشبه بالفوضى". ويرى أيضاً أن تأثير مقاطعة الانتخابات قد يكون محدوداً أصلاً. ويوضح "ربما سيكون لتلك الخطوة تأثير إعلامي لأن الأحزاب الكبيرة تملك قوة ونفوذاً كبيرين". وتذكر التيارات المنبثقة عن احتجاجات أكتوبر بقينا أن "الأحزاب التقليدية المدعومة من دول أجنبية، ولاسيما إيران، هي التي تسيطر على الدولة والسلطة والمال والسلاح"، كما أوضح المحلل إحسان الشمري الذي يعتبر أنه "من الصعب جداً على القوى السياسية الصاعدة اختراق الساحة السياسية، ولهذا تفضل الانسحاب ومقاطعة الاقتراع".

راند فهمي
إغلاق أبواب الديمقراطية يؤدي إلى العنف

وتنذر تلك الأوضاع بالخطر حسب رأي رئيس الحزب الشيوعي راند فهمي الذي يعتبر أن "البلاذ تمر بأزمة سياسية خطيرة. فالسكان محبطون وإذا تم إغلاق أبواب الديمقراطية والانتخابات الحرة والشفافة فقد يؤدي ذلك إلى موجة جديدة من العنف". بينما يرى جاسم الحلبي العضو في الحزب أن قرار مقاطعة الانتخابات يبقى "موقفاً ينطلق من رفض الواقع الحالي لبيئة لا توفر عدالة وإنصافاً ولا تضمن تكافؤ الفرص".

مصطفى الكاظمي إثر توليه السلطة بعد أشهر من الاحتجاجات ضد الفساد والطبقة السياسية. وأعلنت تلك التيارات في 17 مايو الجاري في بيان مشترك من كربلاء، رفضها "السلطة القمعية" وعدم السماح "بإجراء انتخابات ما دام السلاح منفلاً والاعتقالات مستمرة"، والتي ينسبها ناشطون إلى ميليشيات شيعية وسط تعاطف نفوذ فصائل مسلحة تحظى بدعم إيران على المشهد السياسي. وفي ظل دوامة الخوف هذه دعا ناشطون إلى تظاهرة في 25 مايو ببغداد للضغط على الحكومة لاستكمال التحقيق في عمليات القتل التي وعدت السلطة بمحاكمة مرتكبيها لكن الوعد لم يترجم إلى أفعال على أرض الواقع.

وأغرق نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي بالأسئلة عن قتلته زملائهم، مطلقين على تويتر وسم "من قتلتني". ونشروا أيضاً على نطاق واسع صورة تضم مجموعة من أبرز الناشطين بينهم هشام الهاشمي وريهام يعقوب التي اغتيلت بالبصرة جنوباً.

وهؤلاء من بين أكثر من 70 ناشطاً تعرضوا للقتل أو محاولة الاغتيال، فيما تعرض العشرات للخطف منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في العام 2019. ويدفع هذا المناخ المتوتر إلى التشكيك في شفافية الانتخابات التي كان يفترض أن تقام أصلاً في يونيو القادم قبل أن تؤجل إلى العاشر من شهر أكتوبر المقبل.

ويعتبر المحلل السياسي علي البيدر أنه من الأفضل "تأجيل الانتخابات

الانتخابات البرلمانية المبكرة التي أقرت في العراق تحت ضغط الشارع لا تمثل وسيلة مضمونة لإحداث التغيير الذي تتوق إليه شرائح واسعة من العراقيين، وذلك بسبب غياب المناخ الديمقراطي السليم بفعل سطوة السلاح المنفلت والمال السياسي المتآني أغلبه من نهب مقدرات الدولة ومواردها. ولذلك يظل الشارع خياراً مناسباً للقوى والفعاليات الشعبية اليانسة من التغيير عبر صناديق الاقتراع.

بغداد - لا يبدو العراق وهو يستعد لتنظيم انتخابات برلمانية بعد أقل من خمسة أشهر بصد التقدّم نحو الاستقرار ومعالجة قضايا المعقدة وصراعاته الداخلية الحادة سلمياً وعن طريق الممارسة الديمقراطية، بقدر ما يبدو اللجوء مجدداً إلى الشارع والخيار الأنسب للقوى الساعية للتغيير والإصلاح. في مواجهة خيار العنف الموسوي الذي تلوّح به قوى مهيمنة على المشهد وساعية لمواصلة احتكارها لمقاليده السلطة حفاظاً على مكاسبها السياسية والمادية الكبيرة.

وتشهد العاصمة العراقية بغداد بدءاً من الثلاثاء انطلاق موجة جديدة من الاحتجاجات قرّرت فعاليات شبابية لإطلاقها للتعبير عن الغضب من تواصل عمليات اغتيال النشطاء المعارضين على أيدي الميليشيات المسلحة في ظل عجز السلطات عن توقيف القتل وتقديمهم للقضاء.

وترافق بروز خيار العودة إلى الشارع، مع تراجع واضح في اهتمام العديد من القوى السياسية الناشئة بالمشاركة في الانتخابات القادمة بدافع اليأس من إمكانية إحداث التغيير المنشود، حيث تتألى الإعلان عن مقاطعة الانتخابات على خلفية مناخ الخوف الذي أحدثته موجة الاغتيالات التي لم يحاسب حتى الآن أي من مرتكبيها.

لكن محللين سياسيين يشككون في أن تقف مقاطعة تلك القوى أمام إجراء الاقتراع نتيجة سيطرة الأحزاب التقليدية والميليشيات ذات الصلة بها على اللعبة السياسية من خلال الضغط وشراء الأصوات.

ويُعتبر فائق الشيخ علي النائب المستقل أحد الدعاة البارزين لمقاطعة الانتخابات النيابية. وقد أعلن في تغريدة على تويتر انسحابه من الانتخابات داعياً "القوى المدنية وثوار تشرين إلى الانسحاب أيضاً والاستعداد لإكمال الثورة في الشهور المقبلة ضد إيران وميليشياتها"، إذ لا خيار سوى "الإطاحة بنظام المجرمين". وجاء مثل هذه المواقف احتجاجاً على اغتيال إيهاب الوزني منسق الاحتجاجات المناهضة للسلطة في كربلاء والذي كان لسنوات عدة يبنه من

بغداد تهدئ مخاوف التركمان من عودة البيشمركة إلى كركوك

الماضي لتقوم بتحليل المعلومات الأمنية والاستخباراتية حول تحركات مسلحي داعش بالمنطقة المشتركة في المحافظات الثلاث. وعقب ذلك دعت الجبهة التركمانية في العراق رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى إبقاء الملف الأمني لمحافظة كركوك بيد السلطات الاتحادية. واستعادت القوات الاتحادية مدينة كركوك من يد القوات الكردية نهاية العام 2017 إثر تخليق إقليم كردستان استفتاء شعبياً على استقلاله عن الدولة العراقية.

رسول في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء العراقية الرسمية إن "مراكز التنسيق المشتركة بين قوات الحكومة الاتحادية وقوات حرس الإقليم المتمثلة بالبيشمركة مهمة، وواجب هذه المراكز هو تبادل المعلومات ضد عصابات داعش".

وأضاف "لا يوجد أي تحرك لقوات البيشمركة إلى داخل أراضي الحكومة الاتحادية" في كل من محافظات ديالى وكركوك ونيوى بشمال البلاد. وكانت السلطات العراقية قد أعلنت السبت عن بدء عمل أربعة مراكز أمنية للتنسيق أنشأتها بغداد وأربيل العام

كركوك (العراق) - نفى الجيش العراقي الإثنين وجود أي تحرك لقوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان العراق باتجاه المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الاتحادية. وجاء ذلك ردّاً على مطالبة تركمان العراق بعدم إعادة البيشمركة إلى محافظة كركوك المتنازع عليها، حيث يتهم قادة هذا المكون والذين يقيمون علاقات وثيقة مع تركيا أكراد البلاد بالسعي إلى إحداث تغيير ديموغرافي في المحافظة.

وقال المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية يحيى



مركة مارب دليل عملي على انعدام حسن النوايا